AL HAYAT

الحياة

٢٤ صفحة www.daralhayat.com

"الإخوان المسلمون" والثورة: "منحة" ثمينة و"محنة" عظيمة

٢٠١٦/٤/١٤

وحيد عبدالمجيد

فاجأت ثورة ٢٥ يناير جماعة «الإخوان المسلمين». وجدت الجماعة نفسها في صدارة المشهد السياسي بين يوم وليلة. شارك بعض أعضائها رمزياً في بداية التظاهرات. وعندما تبين أنها تتحول إلى ثورة شعبية واسعة، قررت قيادة الجماعة أن تلقي ثقلها في الميدان.

مع ذلك لم تتوقع هذه القيادة أن يتنحى مبارك بعد أيام قليلة، وأن تظهر تجليات التجريف الشامل الذي ترتب على سياسات نظامه، ويصبح تنظيمها الكبير هو الأقدر على ملء الفراغ السياسي. لم تتصور قيادة «الإخوان» حينئذ أن تتحول حال «المحنة» التي هادنت نظامي السادات ومبارك على مدى عقود للخروج منها إلى «منحة» ثمينة، مثلما لم تتخيل أن تكون «المنحة» جسراً إلى «محنة» أكبر وأعظم من سابقتيها (١٩٤٨ و١٩٥٤).

فقد جاءت «المنحة» فيما هيمنت على قيادة الجماعة حلقة ضيقة شديدة الانغلاق يُطلق عليها المتخصصون «التيار التنظيمي»، وتسميها أجهزة الأمن «التيار القطبي» نسبة إلى سيد قطب (مجموعة بديع، الشاطر، عزت، محمود حسين). وكرست انتخابات مكتب الإرشاد في ٢٠٠٩ هذه الهيمنة، إذ أُديرت بطريقة استهدفت إقصاء بعض أبرز رموز الجناح الإصلاحي، وفي مقدمهم عبدالمنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب.

لكن هذا الجناح، الذي انفتح منذ الثمانينات على التيارات الأخرى، ظل محتفظاً بنفوذ معنوي مستمد من حضوره القوي في المجال العام. وكانت قيادة الجماعة حريصة على استثمار حضور الإصلاحيين وخطابهم المعتدل وعلاقاتهم الطيبة مع معظم القوى السياسية. كما أن منهج الإصلاحيين كان أكثر ملاءمة للظرف الموضوعي في الشهور التالية لإعلان تنحي مبارك. فقد كانت الجماعة في حاجة إلى الجسور التي أقاموها مع كثير من القوى. لذلك قبلت قيادتها مواقف بدت في حينه مؤشراً إلى ميل إلى نظام ديموقراطي حقيقي، وقبلت إلزام نفسها بتعهدين مهمين هما عدم تقديم مرشح في أول انتخابات رئاسية، وعدم السعي إلى نيل الغالبية في البرلمان.

وهذا التوجه لم يصمد طويلاً لعدم انسجامه مع ذهنية القيادة المنغلقة ومنهجها، بخاصة عندما ظهر في الاستفتاء على الإعلان الدستوري الأول، ثم في الانتخابات البرلمانية نهاية ٢٠١١، أن التأييد الذي نالته فاق ما توقعته.

لم يرق وعي تلك القيادة إلى المستوى الذي يتيح إدراك أن هذا التأييد يعود في معظمه إلى تعلق جمهور ضائع وخائف من المجهول بتنظيم رآه قوياً ومنتشراً، وبدا له أنه قادر على أن يأخذ بيديه. ولم تفهم تالياً أن هذا الجمهور إنما يبحث عن أي منقذ يملك القوة اللازمة لتحقيق تطلعاته، وأنه يمكن أن يتطلع إلى مُخلِّص آخر إذا وجده أقوى، أو تصور ذلك.

وهكذا ظنت القيادة المهيمنة على القرار آنذاك أن الوضع ملائم لتحويل دفة الجماعة بسرعة قياسية من المشاركة إلى التغلب، ونقضت تعهدها بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية، ولم تحسب أنها إنما تغامر بفقد «منحة» لم يحلم «الإخوان» على مدى ٨٠ عاماً بأقل منها. فقد أغرتها غطرسة القوة بتحويل اتجاه «الإخوان» من دون وعي بأنها إنما تأخذهم إلى «المحنة» الأكبر في تاريخهم.

وظهرت في تلك اللحظة هشاشة موقف الإصلاحيين الذين سيقوا إلى هذه «المحنة» وكأنها قدر مكتوب عليهم، على رغم أن بعضهم توقعها ضمنياً عندما وصف قرار خوض انتخابات الرئاسة بأنه «انتحار سياسي».

ولم تكتف القيادة المهيمنة حينها على الجماعة بذلك، بل أصرت على الانفراد التام بالسلطة، وقطع الجسور التي بناها الإصلاحيون. وأدخلت «الإخوان» في مواجهة شاملة مع القوى السياسية جميعها، فضلاً عن بعض أهم أجهزة السلطة العميقة، وأضاعت الفرصة تلو الأخرى لتجنب خوض معركة صفرية. رفضت أي حل سياسي قبل تظاهرات ٣٠ حزيران (يونيو)، وأصرت على الصدام بعد إعلان ٣ تموز (يوليو) ٢٠١٣.

وتواصل فشل هذه القيادة حتى في لجوئها إلى المظلومية سعياً للحفاظ على وحدة التنظيم الذي أُصيب بشرخ أخذ يزداد ويتحول انقساماً، في غياب أي اتجاه للمراجعة والاعتراف بأخطاء قاتلة يتعذر وضع حد لتداعياتها من دون تصحيحها، بخلاف ما حدث في «محنتي» ١٩٤٨ و١٩٥٤. كانت المراجعة سريعة بل فورية في «المحنة» الأولى، إذ سعى حسن البنا إلى احتواء أزمة حل الجماعة في ١٩٤٨، ووضع أساساً للمراجعة قبل اغتياله في شباط (فبراير) من العام التالي. وعلى رغم تأخر المراجعة في «المحنة» الثانية، فقد بدأت مقدماتها مبكراً عبر الاتجاه إلى التهدئة وانتظار فرصة مواتية للعودة إلى الساحة.